

الاقتصاد الأزرق منقذ الجزر الصغيرة النامية بإفريقيا

مفهوم جديد للتنمية يهدف إلى فصل التنمية الاجتماعية والاقتصادية عن التدهور البيئي

يعتبر فرصة للدول الجزرية لتوفر مجموعة من إمكانيات النمو المستدام والنظيف والعادل

الدول الجزرية خزان بيولوجي واقتصادي يواجه تحديات التدهور البيئي

وإنتاج الطاقة المستدامة والسياحة والنقل البحري. ويعد الصيد النشاط الاقتصادي الأهم والمؤيد لدى جميع الدول الجزرية الصغيرة النامية، حيث يلعب دورا مهما، رغم صغر حجمه، في الاقتصاد المعيشي لسكان المحليين وأمنهم الغذائي. كما أنه مدر للدخل ويوفر فرص عمل للسكان المحليين. ويعد هذا النشاط إحدى الدعائم التي تقوم عليها اقتصادات الدول الجزرية. ويمكن التقليل من الضغط على الموارد المائية بما في ذلك استنزاف الموارد السمكية البحرية، وتدمير الموائل الطبيعية للأسماك وتآكل التنوع البيولوجي، من خلال تربية الأحياء المائية المتحكم فيها وتكييفها مع المجال، كما أن إنتاج الطاقة المتجددة والتغريب عن المعادن يعدان أيضا فرص مهمة للتنمية إذا تم استغلالهما بعقلانية. ويمكن أن تكون السياحة المستدامة والمسؤولة، وفقا للإمكانيات والضغوطات بالأسواق الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية، خاصة القدرة على التحمل، يضيف الخطاب، خيارا للتنمية المحلية وتعزيز المحافظة على الطبيعة.

وتنطبق مزايا الاقتصاد الأزرق، يضيف الخطاب، كذلك على البلدان الساحلية مثل المغرب، الذي يتميز بشريط ساحلي يبلغ طوله حوالي 3500 كيلومتر ومجال بحري وطني حوالي 66 ألف كيلومتر مربع بالمياه الإقليمية و1.17 مليون كيلومتر مربع بالمنطقة الاقتصادية الخاصة للمغرب (ZEE).

يشار إلى أن مفهوم الاقتصاد الأزرق يوفر وسائل الاستخدام الرشيد للموارد خارج حدود السلطة القضائية الوطنية والتنمية المستدامة من التراث المشترك للإنسانية، التي هي الموارد البحرية في أعالي البحار، ويستند إلى الاقتصاد الأخضر نفسه، الذي دعا إليه مؤتمر ريو + 20، أي تطوير رفاهية الإنسان والمساواة الاجتماعية، مع الحد بشكل كبير من المخاطر والمشاكل البيئية.

يذكر أن عدد الدول الجزرية الصغيرة النامية (SIDS) يصل نحو 39 دولة جزرية صغيرة نامية في ثلاث مناطق جغرافية: منطقة البحر الكاريبي؛ والمحيط الهادئ؛ وإفريقيا، والمحيط الهندي، والبحر الأبيض المتوسط وبحر الصين الجنوبي. وتعد هذه الجزر مخزونا للمعطيات التراثية التي يمثل تنوعها البيولوجي في الوقت الحاضر سجلا عمره ملايين السنين من التطور. ويعد هذا التنوع البيولوجي ذا قيمة بالغة للبشرية جمعاء.



الخطابي الثاني على اليسار يتوسط المشاركين في مؤتمر مراكش حول تغير المناخ

الاقتصادية وعمليات صنع القرار. وأضاف الخطاب أن الاقتصاد الأزرق، كمفهوم جديد للتنمية يهدف إلى فصل التنمية الاجتماعية والاقتصادية عن التدهور البيئي، ويعتبر فرصة لهذه الدول، إذ تتوفر مجموعة من إمكانيات النمو المستدام والنظيف والعادل، وبذلك بات أساسيا من أجل الاقتصاد الأزرق والفعالية والاستخدام الأمثل للموارد احترام نهاية الشروط البيئية.

إلى جانب ذلك، يعتبر الاقتصاد الأزرق اقتصادا مناسباً لسباق وتحديات البلدان النامية الساحلية والجزر، مع الاعتراف بأن المحيطات التي تغطي أكثر من ثلثي سطح العالم لها دور رئيسي في مستقبل الإنسانية. وأوضح الخطاب أن الاقتصاد الأزرق المشتغل على مفهوم الاقتصاد على أساس استغلال موارد المحيطات، يذهب إلى أبعد من ذلك نحو تنظيم هذه الأوساط على أنها "مناطق التنمية"، حيث يدمج التخطيط المجالي المحافظة والاستعمال المستدام للموارد البحرية، والتغريب الحيوي

بحرية ومعنوية مهمة، مع قدرة عالية لاستغلال الطاقة المتجددة. كما أن الاستغلال الرشيد لهذه الموارد سيسمح لها بتحسين أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية، وزيادة قدرتها على مقاومة تحديات التعرض الشديد لتأثيرات تغير المناخ، وكما يقول الخطاب إن أهمية المحيطات في مجال التنمية المستدامة كانت معروفة قديما ومنذ بداية مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية UNCED في مذكرة 21، وفي جدول أعمال مخطط "جوهانسبرغ"، وتم إعادة تأكيده في الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو + 20. وعليه فإن إمكانيات المحيطات لتلبية احتياجات التنمية المستدامة هائلة ولكن فقط إذا تم الحفاظ عليها أو تحديدها إلى وضعية سليمة ومنتجة. وعن إمكانية تطوير مستوى الدول الإفريقية الجزرية الصغيرة النامية أشار الخطاب إلى أن هناك سبلا جديدة للتطوير، ويتطلب ذلك أساسا عدم اعتبار المحيطات كمصدر حر للموارد وحاويات للمقدونات الملوثة، بل وسطا ذا قيمة، مع الأخذ بعين الاعتبار الخدمات في الحسابات

الخدمات البيئية. كما يولد تزايد عدد السكان، وتكثيف الزراعة والتوسع الحضري السريع في المناطق الساحلية ضغطا عاليا على الوسط الطبيعي. وأكد أن الدول الجزرية الصغيرة النامية تتأثر بشدة جراء تغير المناخ، يضيف الخطاب، بطريقة متباينة، بسبب مستويات تعرضها والظروف الاجتماعية والاقتصادية وخصوصياتها الجغرافية كمناطق المنخفضة، خاصة أمام ظاهرة بيئية أخرى هي ارتفاع مستوى البحر، حيث أشار المتحدث إلى أن هذا الارتفاع يشكل خطرا حقيقيا على أسس القطاعات والبنية التحتية الساحلية، كما أن زيادة مستويات ثاني أكسيد الكربون CO2 في الغلاف الجوي ستؤثر على العديد من النظم الإيكولوجية البحرية بسبب تحمض المحيطات. ومع ذلك، يستدرك الخطاب، ورغم كل الضغوطات التي تواجهها هذه الدول، فلديها ميزة كونها ذات تنوع بيولوجي غني، وتعد موطنًا للعديد من الأنواع المستوطنة، ولها موارد

محمد التفراوتي

تحيط المحيطات بمختلف الدول الجزرية الصغيرة النامية (SIDS) صغر حجمها يضفي عليها نوعا من الهشاشة والعزلة. وكبقيتها البلدان الإفريقية تتعرض هذه الجزر لتأثيرات تغير المناخ، وتتفاقم هشاشتها أساسا من خلال تعرضها لمخاطر المناخ واعتماد اقتصادها على الزراعة الشتوية، وتتوفر أيضا على موارد طبيعية محدودة مثل المياه العذبة مع اعتماد شديد على الواردات والأسواق الخارجية، خاصة على واردات النفط والغاز، التي تستخدم في مجال النقل وإنتاج الكهرباء. كما أن تقوقع هذه الجزر يجعل الوصول إليها صعبا، وبالتالي فهي تظل معزولة عن الأسواق العالمية. ويبلغ تعداد سكان هذه الجزر الصغيرة مجتمعة 63.2 مليون نسمة، وتواجه تحديات عديدة بسبب صغر حجمها ويعد مكانها. وهي أيضا معرضة بدرجة كبيرة لتغير المناخ والكوارث الطبيعية، وتشارك الجزر الصغيرة في أشياء كثيرة، إلا أن مستويات معيشتها متباينة بدرجة كبيرة.

الخبير المغربي البروفسور عبد اللطيف الخطابي، رئيس الجمعية المغربية للعلوم الجهوية (AMSR) وأستاذ المدرسة الوطنية للمهندسين الغابويين شارك بعرض في الموضوع، خلال المؤتمر الدولي الرابع حول التغير المناخي والتنمية المنعقد، أخيرا، بمراكش والمنظم من قبل لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لإفريقيا حول موضوع إفريقيا يمكن أن تغذي إفريقيا الآن: فلنضع معرفتنا المناخية لخدمة العمل. وفي هذا الصدد أفاد الدكتور الخطابي أن الدول الجزرية الصغيرة النامية تعاني ضعف البنية التحتية والنقل، والهياكل المؤسسية المشتركة والرؤية محدودة على مستوى الساحة الدولية، وكذا الاستغلال المفرط للموارد البحرية والتلوث البري أو البحري. كما تواجه دول هذه الجزر مختلف أساليب الاستغلال المدمرة للموارد الطبيعية، والكوارث الطبيعية وتغير المناخ...

وأسهب الخطابي بالشرح والتحليل في تناول النظم الغذائية والموارد البحرية للدول الجزرية الصغيرة النامية بإفريقيا، متسائلا عن مدى استعداد إفريقيا لاستكشاف الاقتصاد الأزرق، ليؤكد أن زيادة التلوث والتنمية غير المستدامة تساهمان في فقدان التنوع البيولوجي لوظيفة الأنظمة الإيكولوجية والتراجع في تقديم

تسوية وضعية العمال إزاء صندوق الضمان الاجتماعي

دعم أسطول النقل بأسفي بحافلات جديدة

أسفي: عبد الرحيم النوبي

انعقد بمقر الوكالة المستقلة للنقل الحضري بأسفي، أخيرا، اجتماع المجلس الإداري للوكالة في دورته العادية، تحت رئاسة والي جهة دكالة عبدة عبد الفتاح الجبوي وحضور مدير الوكالة العربي بوعيشة وجل أعضاء المجلس الإداري للوكالة. ويعد تقديم العروض المبرمجة بجدول أعمال الدورة، صادق المجلس الإداري للوكالة المستقلة للنقل الحضري بأسفي على الميزانية المعتمدة لسنة 2015، كما صادق على الحسابات الختامية للوكالة، حيث أشاد المجلس بالمجهودات المتداولة لضمان توازن مالي للمؤسسة على ضوء تقارير مكنت الاقتحاص الخارجي، الذي اعتمد حسابات الوكالة، على غرار السنوات السابقة دون تحفظ. ولكونها تعطي صورة وافية وصادقة عن كافة المعطيات المحاسبية، طبقا للمعايير الجاري بها في هذا الشأن. وفي الجانب الاجتماعي، وافق المجلس الإداري للوكالة على تسوية



وفي السياق ذاته اتفق أعضاء المجلس الإداري للوكالة على مواصلة عملية ترسيم العمال العاملين بالعقد، الذين استوفوا الشروط القانونية لذلك، كما صادق المجلس على دعم أسطول الوكالة بحافلات جديدة لتغطية كافة الخطوط

وضعية العمال إزاء صندوق الضمان الاجتماعي، علما أن هذه العملية تمت بفضل مساهمات المجالس المنتخبة، في إطار اتفاقية وقعت لهذا الغرض، وستتم عملية التسوية باتخاذ كافة التدابير اللازمة لذلك في أقرب الأجل،

نقابات وجمعيات سيارات الأجرة تندرس مشاكل المهنة بالخميسات

الخميسات: حسن نظير

والجمعية المذكورة، عقب نهاية أشغال الاجتماع الذي استغرق أزيد من ست ساعات، أن أي قرار خرجت به لجنة الحوار لا يعنيه في شيء بعدما لوحظت خلال المداخلات أن لا شيء تحقق في هذا المجال.

وأعلنت الهيئات المعنية، في البلاغ الذي توصلت إليه "المغربية" بنسخة منه، عن تشكيل لجنة تحضيرية لتنسيقية وطنية المهنيي سيارات الأجرة الكبيرة للدفاع عن القطاع بسافر مكوناته كما جرى الاتفاق على عقد مؤتمر وطني لاحق بمدينة المحمدية يوم السبت المقبل الموافق لتاريخ 10/1/2015.

وقال حكيم بغازي، عن المكتب المسير لقطاع سيارات الأجرة ايت دين، إن الاجتماع جاء في إطار سلسلة الاجتماعات التشاورية التي تعقدتها الهيئات المعنية، بغرض اتخاذ القرار الصائب الذي يخدم مصلحة المهنيين بالدرجة الأولى على ضوء المستجدات التي يعرفها القطاع واتخاذ موقف موحد بخصوص قضية تجديد أسطول سيارات الأجرة والحفاظ على الحقوق المكتسبة والعمل على تقديم الخدمات للمواطنين والزبناء في ظروف مواتية تتضمن شروط السلامة الضرورية، على اعتبار أن المهنيين أدرى بالمشاكل الحقيقية التي يتخبط فيها قطاع سيارات الأجرة الكبيرة على وجه الخصوص.

عقدت بعض المكاتب النقابية والجمعيات المهنية المعنية بقطاع سيارات الأجرة وغير المشاركة ضمن مجموعة الحوار، يوم السبت الماضي، بالخميسات، اجتماعا لها خصص لندرس مشاكل القطاع على ضوء المستجدات الحاصلة في الشق المتعلق ببعض البنود القانونية المنصوص عليها في مدونة السير والاستراتيجية الوطنية التي تبنتها الوزارة الوصية لتغيير أسطول سيارات الأجرة وتعويض سيارة المرسيدس بسيارات جديدة من نوع داسيا. ويتعلق الأمر بكل من جمعية الغرب لسيارات الأجرة بالقنيطرة والمرصد الوطني لحقوق السائق المهني والمكتب النقابي لقطاع سيارات الأجرة بمكناس والنقابة الشعبية للماجورين المنضوية تحت الجامعة الشعبية للنقل قطاع سيارات الأجرة الكبيرة الرباط ونقابة الاتحاد الديمقراطي لشغيلة النقل والفرالية الإقليمية لجمعيات وأمناء سيارات الأجرة بخنيفرة والجامعة الشعبية للنقل بالمغرب وأمناء المكاتب المسيرة لقطاع سيارات الأجرة في كل من ايت دين، ايت واحي. وأفاد بلاغ أصدرته الفعاليات النقابية

من الوفقات الاحتجاجية، بل لجأوا إلى الإغلاق الجماعي للمتاجر والتهديد بمسيرة إلى الرباط، إلا أنهم في الأخير يتراجعون عن برنامجهم الاحتجاجي ويحصلون على وعود تظمنهم باستعداد المجلس الجماعي والسلطات المحلية والأمن بمراكش إلى تلبية مطالبهم المشروعة والتعاون الإيجابي مع التجار وممثليهم.

والمهنيين بممر مولاي رشيد وكل الأسواق المحيطة بساحة جامع الفنا، الذين طالبوا بضرورة تكثيف الجهود من أجل الحد من ظاهرة الباعة المتجولين. وأكدوا، في لقاء مع "المغربية"، أن التجار ظلوا يظلمون بتحرير الملك العام بممر البرانس منذ عدة سنوات، وراسلوا الجهات المعنية في الموضوع، ونظموا مجموعة

الباعة المتجولين، من طرف عشرات الباعة من مختلف الأجناس والفئات. وحسب عدد من التجار المضطربين، فإن الباعة المتجولين الذين احتلوا الشارع المذكور، استفادوا من التزام ممثل السلطة المحلية الصمت والحياد، وتجاهل الدعايات المتكررة للجمعيات المهنية المظلة للتجار

كل الفراغات بما فيها أبواب القيساريات وملتقى الطرقات ووسط الشارع، دون اعتبار لما يترتب عن ذلك من اختناق حركة السير، والتضييق على التجار. جاء ذلك، بعد استفادهم لجمعيات الإجراءات القانونية والإدارية، واستيائهم العميق وتذمرهم من الفوضى والتسيب الذي يعرفه العمر المذكور، واستفحال ظاهرة

عبد الكريم ياسين

دخل مجموعة من تجار ومهنيي ممر مولاي رشيد المعروف بشارع البرانس المؤدي إلى ساحة جامع الفنا، مساء أول أمس الثلاثاء، في مواجهات مع الباعة المتجولين الذين نادوا على احتلال الملك العام واستغلال

مواجهات بين التجار والباعة المتجولين بشارع «البرانس» بجامع الفنا